

وقد وجد الشئ بغير التسمية وكان ينبغي ان يصور القسم بينهما وان كان دارين وان
 ان يجعل لكل واحد نصيبا وينبغي ان يكون كذا وان جعلهما الجهالة بان يطلق معنى بالدار
 الاخر نصيبا وكدلك لا يخرج من الدار فلا يجزى المجتمع منها على المراهبات رقا اذ لا
 يجزى واذا طلب احدكما ان يسكن الدار شيئا والا فلهما من كل واحد ان كان في الدار
 احد الغائبين من غيرهم وروى عن الراجحة عليهم وانواع التفسير في اذان اجاب الحاكم وغيره
 في المنازعات الارضية المتنازع بها بالاصل والدار والمحقق للابنية وتسمية تعديل هوان تعديل
 السهام في الاراضي الدار والمحقق للابنية بتسمية يقع بالايجار والتراخي وتسمية تد
 يكون بينهما دارا وحاقا فقيمة الدار لا تدوم وتغير الحاقوت ستمائة درهم فاذا اختلفا في
 ربحا يشرك منه ما ثلثا درهم مع احد الحاقوت اشترى او يقع بالترابي فتمت تراخي والى العتلا
 ويخير بين هوانه كل واحد وانما قيمه واختيارهم مسدود بقدر تسمية الاخر فيكون الحاكم ارا
 واجبان عن تسمية صحيحا فيمنه جازمة تامة فجزى بين فلان وفلان ولا في فلان ولا في
 ملكها وبينهما بالسوية بغير شيا عا وذلك جميع القطعة الارضية الغلابة ويصنفها في
 حققة كلها في قسمها بينهما عند اجراء منقود ذلك من جهة الحاكم الغلابة ويصنفها
 العودا المذكور وعم تساوي اجزاها وانه غير جبرية فكانت دة مما تباة شيئا الا ان
 عند ما كذا بالادعاء الغلابة تجزى بها جزوين قبليا وتسمى اياها وكبت فقبيل كل واحد منهما
 جزوا من جزوين المذكورين في قسمها الا ان يحرف دد فيقول ان المذكورين وروى في
 اقسام المذكوكة فلان المسمى بذلك فاصل الاول الجزوا القليل ودرهم فباية
 وفاضة فاكذا بالذراع المذكور واصل الحركة الثانية كزر في باية وكما لا كذا وروى بالدار
 بالذراع المذكور في قسم الاول واصل الاول من ذلك الحوض وقاهاه تسليما فيما تسمى
 احوال السواحل

من ما صار له من ذلك واحضون به شهما شيا وكان ما اصاب كل واحد منهما ومار
 والما الا نصيب وجوت هذه القاسمة بين المناسبات المذكورين في يد سدا واحتيار من غير
 شيئا شرط بعد لروية واتعونه القائمة بعد ان اذبح فلان المذكور عند الحاكم المشا
 شيئا يكره المشي بذكر اعلاه ان جميع القطعة الارضية المذكورة اعلاه ملك من مالا كما بينهما بالسوية
 اعوانا مستوية الا وراة نابلت كسمة الا وان ابن الاحيب بينهما ولا شرط واد ولا تقلد طلب
 سوان فيما عيها وتال سؤال مسئلة عن ذلك ما جاب بالاستقناع عن ذلك فاخذ الذي المذكور بنسبة
 من عند الحاكم المذكور اعلاه بما احواه في الملبية وتساوي الا وراة من قبل تسمية الا وان جازم ذكر اعلاه في طلبها
 الحكم المتعارفين وشئ عندها فاقام عليه البيعة المذكورة الثبوت وترجي ما ان بينهما انما اصابوا كل
 من حالوا منها ما حكما زجا بعد اعتبار ما يعنجان فيه من عا وروى الا شهد بعضه في باية
في مسقط فتمت التفرقة ههنا ما اتفق عليه ولا فلكن القاسم عن نفسه وهو قد رول واختيم
 عليه فلا فقلد في القاسم عن نفسه ما وراة في ان اقتصر على كنة السوية وما ذكره انه لم يملكهم
 وقت من ههنا من احين هذه القاسمة وبينهم المذكورين فلا يتبين ذلك من جهة العتلا في ابي المالك
 وقد بعدد حصة زما كلها من قبل صحيم فتمت للازمة محضه جان فاعين بما القاسم في ان
 وراة وهو وحقها ووقف بينهم على الوضو الا في المحرف من الشهرة او اضعف حوضهم اخذ وتب
 حوضهم من قبله فاعترف حوضهم هذا القسم مساحة المنزعة المذكور في مكان النشون
 فاعين في مسقط ثمانية اربع قطع فقتان قبليتان احدهما من زمية والاولى عن يمينه والقطعتان شماليتان
 في ان في الاخرى غلبة ويد ذلك من القطع المذكور ما طال بينهما على الرقة التي في قسمها من ناسبا
 في ان في حوضه اعلاه بخصم المنزعة اعلاه جميع القطعتين العقبين المذكورين اعلاه بجمعة
 في ان في حوضه اعلاه بخصم اعلاه بخصم اعلاه بخصم اعلاه بخصم اعلاه بخصم اعلاه بخصم
 في ان في حوضه اعلاه بخصم اعلاه بخصم اعلاه بخصم اعلاه بخصم اعلاه بخصم اعلاه بخصم